النهار

مشاريع معلّقة ولبنان "يحصد" مراتب عليا في الفساد ضمان الشيخوخة "يتألّم" وهيئة الغذاء "سياسية ـ مذهبية"

منال شعيا

12تشرين الأول ٢٠١٨ |

أن تكتب عن الازمات في لبنان، فاللائحة تكاد لا تنتهي. أمّا ان تختار الكتابة عن مشاريع القوانين والاقتراحات العالقة، فحتماً ستضيق بك الصفحات والكلمات.

في الأساس، لا بد من الانطلاق من سؤال محدّد: هل المشاريع عالقة أم معلّقة؟ هل هي عالقة في أدراج مجلس النواب أو مجلس الوزراء أو اللجان الفرعية التي تولد ميتة، ام انها معلّقة وسط الجمود والدوران في حلقة مفرغة؟

قد تكون هذه المشاريع معلّقة حكماً في ظل حكومة معلّقة ومنتظرة. اذ حتى لو شرّعنا آلاف القوانين، فان التطبيق يبقى بيد الحكومة، ليس لان المراسيم التطبيقية هي من صلاحيات مجلس الوزراء، بل لان أي تطبيق أو مراقبة لفعالية أي قانون تبقى بيد الوزارات المعنية والمختصة بكل ملف.

ما يهمّ اللبناني في مأكله وصحته وطبابته ومعيشته هو عبارة عن سلّة من الاقتراحات والمشاريع التي لم تبصر النور بعد. وما هو مؤسف، لا بل مؤلم ان خمسة اشهر مرت فراغاً حكومياً في بلد اعتاد التنقل بين الازمات، ولم يحرّك المسؤولون فيه ساكناً حيال هذه المشاريع الحيوية او المعيشية. كل ما كان يطفو على السطح هو "الجدل البيزنطي" حول عدد الحقائب والوزارات وحصة كل حزب منها. حتى "تشريع الضرورة" وعلى مرّ الاعوام، لم يكن إلا بطلب خارجي أو تحت ضغط

خارجي. تارة بحجة اصلاحات مؤتمر "سيدر" وطوراً بسبب الاتفاقات الدولية او القروض التي تكون لمهلة محددة. وللتذكير، فان عدداً لا يستهان به من المشاريع أتت تحت صفة القروض، وبالتالي هي ليست منحة أو هبة. معنى ذلك أنها ترتب على الدولة مبالغ وأموالاً وديوناً.

"النهار" حاولت أخذ عيّنة من الاقتراحات والمشاريع المعلّقة والتي هي على تماس مباشر بحياة اللبناني. ولكن، قبلاً، هل يمكن اجراء معادلة حسابية من خلال السؤال الآتي: هل من علاقة بين الفساد وعدم تطبيق القانون؟

الفساد والمراتب العليا

بانتظار تقارير سنة ٢٠١٨، فان عام ٢٠١٧ لم يكن ايجابياً. ووفق "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد"، فقد حافظ لبنان على علامة ٢٨/١٠٠ المتدنية خلال الاعوام الخمسة الأخيرة. واعتبرت الجمعية انه على رغم إقرار ثلاثة قوانين رئيسية عام ٢٠١٧ تعزّز الشفافية، وهي قانون الحق في الوصول الى المعلومات، وقانون انتخابات جديد وقانون الموازنة العامة للمرة الأولى منذ ٢٠٠٥، فقد اعترى هذه الخطوات الإصلاحية الكثير من الشوائب التي أدّت الى انخفاض الثقة في إمكان تطبيقٍ فعلي للقوانين. ومما لا شك فيه ان عدم تطبيق القانون مرده الى عدم توافر النية لبناء دولة حقيقية، أو الى مسؤولين فاسدين لا يرغبون في تنفيذ القانون. لذا يمكن القول ان مراتب لبنان في الفساد باتت عالية جدا.

ولم يعد خافياً ان اللبنانيين يعانون نقصاً حاداً في تقديم الخدمات العامة، من كهرباء، الى مياه، الى غياب ضمان الشيخوخة والبطاقة الصحية (أُقرت اخيراً في لجنة المال بانتظار استكمال المسار القانوني لها)، تبقى من الحاجات الأساسية التي يُحرم اللبنانيون إياها.

وليس قطاع الاتصالات او الانترنت أحسن حالاً، اذ تُعتبر الإنترنت في لبنان الأسوأ عالمياً وفق "المؤشر العالمي لسرعة الإنترنت"، وقد حلّ في المركز ١٣١ من أصل ١٣٣ دولة.

وكأنه كان ينقص اللبناني ازمة نفايات. فلبنان تحوّل مطامر ومكبّات عشوائية، بحيث وصل عددها الى ٩٤١ مكباً بحسب آخر دراسة أعدتها "هيومان رايتس ووتش."

كل هذا المسح ليس إلا "تشريحاً" لواقع يعيشه لبنان، فيما لا يزال المسؤول، أي مسؤول، يريد "السرقة" اكثر والافادة من المغانم. ولا يحاولنّ احد الضحك على الشعب بتطبيق قانون الاثراء غير المشروع. فهذا القانون قد يكون من اكثر القوانين التي تُرتكب في حقه "مجازر"، وليست الكميات الهائلة من المغلّفات المخبأة في المصرف المركزي مؤشراً الى الشفافية، اذ يحكى ان خزنة مصرف لبنان تحوي نحو ٦٥ الفاً من المغلفات المغلقة التي تتضمن تصاريح ذمم مالية قُدّمت منذ إقرار قانون الإثراء غير المشروع، اي منذ عام ١٩٥٤، وحتى الساعة لم نشهد فتحاً لأيّ منها.

ضمان الشيخوخة...

ليس الحديث عن مشروع قانون ضمان الشيخوخة من الاحاديث السريعة، لان حكاية هذا القانون طويلة. الاصح القول انه مشروع، لانه لم يرتقِ بعد الى مصاف القوانين. وربما يذكر البعض انه في العام الفائت، ألحّ رئيس مجلس النواب نبيه بري على رئيس لجنة الصحة يومذاك النائب عاطف مجدلاني، أن تنهي اللجنة المشروع وتحيله على الهيئة العامة قبل عيد الاستقلال من العام الفائت. آنذاك، غرقت البلاد في أزمة استقالة الرئيس سعد الحريري من الرياض، وجُمّد كل شيء. مرّت الايام والاشهر والمشروع عالق. تارة مع حكومة معلّقة، وطوراً مع رئيس يستقيل ثم يعود. بالتأكيد،

ليست القصة عند مجدلاني بل هي أكبر بكثير. اليوم، لم يعد مجدلاني نائباً، وحلّ النائب عاصم عراجي رئيساً للجنة الصحة النيابية، وضمان الشيخوخة لا يزال حلماً يراود اللبناني.

في أحد أيام تشرين الثاني ٢٠٠٨، وُضِع المشروع على جدول أعمال الهيئة العامة لمجلس النواب. يومذاك، أعلن بري إعادته إلى اللجان المشتركة لمناقشته من جديد. بعدها، انبثقت من اللجان لجنة فرعية. وتوقف العمل هنا.

الى العام ٢٠٠٧ تعود القصة، حين أكبّ رئيس لجنة الصحة النائب مجدلاني، على درس المشروع المقدّم من الحكومة آنذاك، فيما كان "تكتل التغيير والاصلاح" قد تقدّم بعد عام، اي في ٢٠٠٨، باقتراح قانون للغاية نفسها.

وفق معلومات "النهار"، فإن كل النقاشات كانت تتوقف عند نقطة "استقلالية النظام الصحي عن الضمان الاجتماعي"، كأن هذه المسألة تعوق التقدم، علماً أن اقتراح التكتل ومشروع الحكومة يقرّان باستقلالية النظام، فيما هيئة الاتحاد العمالي العام ومؤسسة الضمان ترفضان هذه الاستقلالية.

في كل الاجتماعات النيابية للجنة الفرعية، كان يحضر ممثلون عن الاتحاد العمالي والهيئات الاقتصادية وخبراء اقتصاديون، ولم يتم التوصل الى مسألة "استقلالية النظام"، على رغم تقدّم توجّه يشير الى "شبة تسوية" ما تقضي "ببقاء النظام في الضمان الاجتماعي مع اشتراط اصلاحات في هذه المؤسسة."

ومعلوم اليوم ان لا تعويض نهاية خدمة يوفر العيش اللائق، ولا الطبابة المحترمة مؤمنة للبناني في شكل سهل. من هنا، يبقى مشروع القانون الجديد، إذا أقرّ مع الاصلاحات المطلوبة، باباً لإمكان تأمين ضمان صحي ومعاش تقاعدي ومعاش عجز، لانه حتى اللحظة، حين يبلغ اللبناني العمر الذي يحتاج فيه الى الضمان والصحة، يصبح عرضة لـ"التسوّل" على ابواب المستشفيات، طلباً لما هو حق له.

مشروع القانون مقدّم تحت عنوان عريض: "مشروع قانون التقاعد والحماية الاجتماعية"، وفيما كانت النقاشات تدور حول امكان تأمين حصة للأولاد والزوجة، في حال الوفاة، تبلغ ٨٠ في المئة من المعاش التقاعدي، لم تحسم بعد النسبة النهائية وسط تشتت الاقتراحات داخل اللجنة الفرعية.

وبقي مشروع القانون أسير رأيين: الهيئات الاقتصادية وصندوق الضمان الاجتماعي. الهيئات الاقتصادية، المدعومة طبعاً من فريق سياسي معيّن، تصرّ على انه لا يمكن صندوق الضمان الذي لم ينجح برأيها في "حسن ادارة شؤونه"، ان يكون مسؤولاً ايضاً عن نظام الشيخوخة. اما الفريق الاداري في صندوق الضمان ومن يدعمه ايضاً على المستوى السياسي، فيلفت الى ان نظام الشيخوخة ينبغي ان يكون تحت رعاية الصندوق وباشرافه، تماما مثل فرع الامومة ونهاية الخدمة.

اليوم، هل ستكون ثمة بوابة امل جديدة امام مشروع القانون، ام ان تراكم الازمات السياسية سيكون ثمنه صحة المواطن وضمان حياته؟ وبالارقام، تقدّر كلفة ادارة الضمان من الاعلى في العالم، إذ تراوح ما بين١١ و١٥ في المئة من موازنته، فيما ينبغي ألاّ تتعدّى ما بين ٣ و٥ في المئة.

بالتأكيد، هي أسباب سياسية وليست تقنية تحول دون تقدّم المشروع.

غذاء: "مرحبا" هيئة

ماذا يأكل اللبناني؟ سؤال يتردّد يومياً. هل هناك مَن يراقب سلامة الغذاء في ظل غياب الوزارات وفي زمن تصريف الاعمال؟

...لا بل اكثر، فبعد الحملة التي انطلقت حول سلامة الغذاء ولوائح المواد المطابقة وغير المطابقة، لم يعد اللبناني يعرف اين توقفت تلك الحملة، وهل ثمة مراقب فعلي لها؟ وفي ظل عدم تعاطي بعض الوزارات والإدارات المعنية بهذا الامر مع مسألة سلامة الغذاء باعتبارها أولوية، يحق لنا أن نسأل: ماذا يأكل اللبناني ومن يراقب جودة غذائه وسلامته؟ وهل المعدلات المرتفعة لحالات الإصابة بمرض السرطان، بشهادة منظمة الصحة العالمية، هي قدر لبناني، أم نتيجة عناصر عدة قد تكون سلتنا الغذائية واحدة منها؟

هو سؤال مشروع... وما من مجيب؟ الاغرب، لا بل الادهش في قصة الغذاء ان الجميع هلّل لاقرار قانون سلامة الغذاء في مجلس النواب. هذا القانون الذي يتألف من ٤٩ مادة، تتلخص كلها حول ضمان جودة الغذاء وسلامته من الارض الى مائدة اللبناني... والاغرب أيضاً انه بعد اقرار القانون، كان لا بد من تعيين هيئة لسلامة الغذاء. في الواقع، وتحديداً في آب ٢٠١٦، وافق مجلس الوزراء على آلية تعيين رئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس إدارة للهيئة اللبنانية لسلامة الغذاء الملحوظة في قانون سلامة الغذاء، وذلك من طريق وزارة التنمية الإدارية ومجلس الخدمة المدنية.

...فجأة، توقف المسار هنا. وما كادت تمر أيام قليلة على هذه الموافقة، حتى تخوّف وزير معني من خلاف سياسي - مذهبي على تشكيل هيئة مراقبة سلامة الغذاء، ما قد يعرقل تأليفها بالكامل. وهذا ما كان.

وفي المعلومات ان لائحة بالمرشحين لمراكز الهيئة وصلت إلى أمانة سرّ رئاسة مجلس الوزراء، بعدما أنهت وزارة التنمية الإدارية كل الإجراءات لهذه الجهة... وحتى الساعة، "مرحبا هيئة". ان عدم تشكيل الهيئة اللبنانية لسلامة الغذاء، وعلى رغم جهوز لائحة بأسماء المرشحين، هو اكبر دليل على فشل المعنيين، لا بل انه التقاعس بعينه، والاستهتار بصحة اللبناني ومأكله.

مفقودون و٣٨ قانوناً

ليست القوانين هي الوحيدة التي تنتظر في أدراج مجلسي النواب والوزراء، بل هناك العديد من الهيئات الناظمة التي يُنتظر تشكيلها، من هيئة ادارة قطاع الكهرباء، الى هيئة سلامة الطيران، انتهاء بأن ٣٨ قانونا صدرت لكنها لم تطبّق. هذا الاعلان الرسمي جاء على لسان الرئيس بري نفسه. ومن ابرز القوانين العالقة، لا بل التي "تجرجر" من عام الى آخر، او بالاحرى من عقد الى آخر، اقتراح قانون المفقودين قسراً. بعد جهد وصبر وألم، وضِع الاقتراح على جدول اعمال الهيئة العامة اواخر ايلول الفائت، لكنه طار مع تطيير النصاب!

لا يهمّ، بنظر المسؤول، مزيد من الانتظار، وكأن في المسألة عدم الحاح أو موجب سرعة! كثيرة هي العائلات التي تنتظر ابنها او زوجها او شقيقها، وتريد ان تبدأ من نقطة انطلاق واضحة لهذا النزف المؤلم: تشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين وانشاء بنك الحمض النووي للاهالي، قبل ان يموتوا جميعهم. في هذا الملف تحديدا، كل دقيقة اضافية تمر تعني احتمال موت مفقود أو وفاة أحد من أهله... ولا مَن يبالي... فالى متى؟!

حلَّ لبنان في المرتبة ١٠٠/٢٨ على مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٧ الصادر عن "منظمة الشفافية الدولية."
مشروع قانون ضمان الشيخوخة معلّق منذ ٢٠٠٧، وهو الاقتصادية وصندوق الضمان الاجتماعي.
في قطاع الانترنت، حلّ لبنان في المركز ١٣١ عالمياً من اصل ١٣٣ دولة.
كلفة ادارة الضمان الاجتماعي هي من الاعلى في العالم، إذ تراوح ما بين ١١ و١٥ في المئة من موازنته.
وصل عدد المكبات العشوائية الى ٩٤١ بحسب آخر دراسة أعدتها "هيومان رايتس ووتش."
خلاف سياسي - مذهبي على تشكيل هيئة مراقبة سلامة الغذاء، عرقل تأليفها بالكامل.
تحوي خزنة المصرف المركزي ٦٥ الف مغلف لتصاريح ذمم مالية منذ تاريخ إقرار قانون الإثراء غير المشروع، ولم يُفتح ايّ منها.
في ملف المفقودين، كل دقيقة اضافية تمر تعني احتمال موت مفقود أو وفاة أحد من اهله...